مغاربة أوروبا والمصالح الأورومغربية: أي دور وأية مسؤوليات

1- المغاربة في أوروبا, من الهجرة إلى المواطنة

شهدت نسبة نمو المغاربة بالخارج تزايدا متسارعا في العقود الثلاثة الأخيرة, وارتفع عددهم من مليون و634520 نسمة سنة 1992 إلى مايفوق 4ملايين نسمة سنة 2010 أي مايفوق 10 في المائة من مجموع سكان المغرب. 85% من مغاربة الخارج يقيمون في أوروبا, وتعرف التركيبة الديموغرافية لهؤلاء تحولات بنيوية جد ملحوظة, حيث ارتفعت نسبة مغربيات الخارج بشكل مثير, إذ أصبحت تشكل في العقد الأخير حوالي 50% من العدد الإجمالي, هذا بالإضافة إلى النسبة المتصاعدة التي بدأت تظهر بشكل جلي على مستوى المزدادين بالخارج من أبناء المهاجرين.
صاحبت هذا التطور العددي تحولات نوعية أخرى على مستوى البنية السوسيومهنية, حيث لم تعد الجالية المغربية تقتصر على المهن اليدوية والشاقة واتسعت لتشمل كل المهن والميادين, العلمية والتجارية والصناعية والاستثمار والمقاولات والتعليم العالي والرياضة وغيرها, كما برزت نخبة من مغاربة الخارج بشكل لافت في ميدان الإبداع الثقافي والعلمي والفني, وخاض البعض الآخر عالم السياسة وتدبير الشأن العام, حيث نجد القضاة والمحامون والمنتخبين ويتقلد بعضهم مناصب عليا في بعض الدول الأوروبية من وزراء وعمداء مدن وغيرها..

استقرار المهاجرين المغاربة بأوروبا تعزز أساسا بتجنس عددكبير منهم وتجمعهم العائلي الذي أنتج مواطنين أوروبيين جدد ينهلون من التعددية الثقافية لبلد آبائهم وبلدان مسقط رؤوسهم ويحملون جنسيات هذه الأخيرة ويمارسون مواطنة بلدان ولادتهم بروابط شعورية وانتمائية قوية تضاهي التي تربط آبائهم بالمغرب.هؤلاء جميعا يساهمون اليوم وبشكل مؤثر في اقتصاد دول الوحدة الأوروبية, وفي حياتها السياسية ويعتبرون رقما أساسيا في توازنها رغم تعقيدات الاختلاف والتعدد الثقافي والديني..

على مستوى المغرب أصبح مغاربة الخارج وأوروبا بالخصوص يضطلعون بأدوار رائدة على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتجلية أساسا في:
- مساهمتهم الملموسة في التقليص من معدل الفقر والزيادة في معدل استهلاك الأسرة المغربية في البوادي والمدن..
- دعمهم النوعي للتنمية المحلية والجهوية من خلال الإقدام على مجموعة من المبادرات التنموية سواء بشكل فردي أو جماعي..

ـ دورهم الوازن في تنمية القطاع السياحي الوطني حيث يشكلون 40% من مجموع الوافدين إلى المغرب من الخارج, وهو ماساهم في تحقيق الارتفاع الذي بلغته المداخيل الكلية للسياحة.
ـ مساهمتهم النوعية في إنعاش الاستثمارات عبر خلق مجموعة من المشاريع المتوسطة والصغرى.
ـ دعمهم المتزايد لإدماج المغرب في اقتصاد المعرفة عبر تحويل كفاءاتهم العلمية وخبراتهم المهنية في مختلف المجالات.
ـ دعمهم المتزايد والقوي للتوازنات الماكروـ اقتصادية عبر التحويلات المالية السنوية التي سجلت في العقد الأخير ارتفاعا هائلا, وانتقلت من 19 مليار درهم سنة 1996 إلى 58مليار درهم سنة 2007, أي بنسبة ارتفاع سنوي يقارب 10%. و بذلك تساهم هذه التحويلات ب9.6% في الناتج الإجمالي الوطني الخام وتغطي ثلثي عجز الميزان التجاري وأكثر من 23% من الواردات, كما أن ادخار المهاجرين المغاربة المستمر بالمغرب يمثل قرابة 30% من ودائع مجموعة من الأبناك التجارية المغربية.

2ـ هل لمغاربة أوروبا دور في التأثير على العلاقات المغربية الأوروبية؟

تعرف أوروبا في علاقتها مع المغرب تحولا نوعيا بعد توقيع اتفاقية الشراكة المتقدمة بين المغرب والوحدة الأوروبية, كما تعرف العلاقات الاقتصادية والسياسية تحولا في مسار العلاقة بين المغرب وأوروبا من حيث تطورها ومن حيث تأثيرها على شعوب المنطقة وأمنها الاجتماعي. تطور العلاقة على مستوى الدول والمؤسسات لم يعني بالضرورة نموا ونضجا في العلاقة بين الفاعلين السياسيين في المغرب ودول الوحدة الأوروبية, وبالرغم من تطور العلاقات بين منظمات المجتمع المدني في الضفتين عبر منتديات وشبكات وعلاقات التعاون إلا أنها هي الأخرى لم ترقى إلى مستوى الفعل والتأثير في أجندة الدول.. ضمن هذه المعادلة تعتبر الهجرة حجر الزاوية في العلاقات الاقتصادية وفي نمو الاستثمار وبدورها في نمو التحويلات المالية وغيرها. كل هذه المؤشرات تؤكد أن الهجرة المغربية في أوروبا مؤهلة لإستثمار دورها الاقتصادي والسياسي في مواكبة تطور هذه العلاقات بين دولة المصدر ودول الوحدة الأوروبية والتأثير في نموها إيجابيا, وحماية مصالحها بشكل يخدم مصلحة شعوب الضفتين, كما أن مغاربة أوروبا مدعوين أكثر من غيرهم للعب دور الرابط المدني إلى جانب المجتمع المدني المغربي والأوروبي على للرفع من قدرته على التأثير في سياسة الدول. **طبيعة المجتمع المدني المغربي في أوروبا ومرجعيته الثقافية والاجتماعية والهوياتية المزدوجة من المغرب وأوروبا تجعل منه إضافة ضرورية وحيوية لدور المجتمعات المدنية في الضفتين** من حيث التأثير على سياسات الدول لصالح شعوب المنطقة وتعايشها واستفادتها من تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية.
منظمات المجتمع المدني المغربي في أوروبا ونخبه من الأطر والكفاءات كانت سباقة في إطلاق مبادرات في هذا الشأن, كما كانت سباقة إلى دعم المجتمع المدني المغربي

خلال سنوات الرصاص بالمغرب وفي تأثيرها على دول الوحدة الأوروبية فيما يتعلق بحماية مصالحهم ومصالح المغرب وعلاقات هذا الأخير مع أوروبا, كما كانت سباقة في خوض المعارك والمبادرات للمطالبة بالاعتراف بالحقوق السياسية في الضفتين, وكان لمبادرات المجتمع المدني المغربي بأوروبا دور كبير في الضغط على الحكومة المغربية لتأسيس مجلس الجالية ولمراجعة سياسة المغرب في علاقته مع المواطنين من أصول مغربية, كما كان لبعض المبادرات دورا بارزا في التأسيس لنواة لوبي قوي وفاعل يخدم مصالح شعوب المنطقة. من هذه المبادرات نذكر التأسيس المتواتر لمجموعة من الشبكات العالمية والأوروبية للمغاربة(....) وتنظيم مجموعة من الندوات والمنابر التي دفعت في التأسيس للحوار مع حكومات الضفتين فيما بينها ومع المجتمع المدني المغربي في أوروبا, وقد برزت في السنوات الأخيرة المناظرة العبر وطنية حول الهجرة المغربية وحركة 2012 دابا من أجل المواطنة والحقوق السياسية لمغاربة العالم والمنتدى المدني لمغاربة أوروبا الذي تأسس مؤخرا في مدريد على هامش انعقاد القمة بين الوحدة الأوروبية والمغرب, وجعل من بروكسيل مقرا له. وتمثل مثل هذه المبادرات باختلافاتها وتعدد أهدافها أساس ونواة لوبي أوروبي من أصول مغربية يجمع بين كل الحساسيات والمساهمات ويتعاطى مع كل القضايا التي تتعلق بمصالح شعوب المنطقة وتعايشها وتطورها.

يمثل مغاربة أوروبا قوة اجتماعية واقتصادية وسياسية/انتخابية قوية تطرح علينا التقدم بنضج ومسؤولية في تنظيم هذه القوة وتدبير خلافاتنا بمستوى المهام التاريخية المطروحة على عاتقنا. نجاح هذه المبادرات يتطلب دعما سياسيا لدولة الأصل بشرط احترام استقلاليتها, كما يتوقف على قدرة هذه الأخيرة في تدويب خلافاتها ورسم أهداف مشتركة قادرة على الجمع بين انتمائين وبهوية مختلطة فاعلة تجعل من مغاربة أوروبا قيمة إضافية في خدمة شعوب المنطقة والعلاقات الثنائية بين الوحدة الأوروبية والمغرب

تحليل دور مغاربة أوروبا في التحولات التي يعرفها الإقليم وكل المتوسط بجنوبه وشماله يحيلنا تدقيقا للمحطات والأحداث التالية:

- تطور مسلسل برشلونة المتوسطي الذي انطلق سنة 1992 بمزاياه وإخفاقاته إلى مشروع وحدة من أجل المتوسط والذي يواجه تحديات تتطلب من المجتمعات المدنية المتوسطية المزيد من التأطير والقدرة على التأثير في سياسات الدول
- تنامي دور الهجرة المغربية وتحولها إلى قوة اجتماعية متميزة وقوة اقتصادية مؤثرة في بلدها الأصلي وفي دول الوحدة الأوروبية وتنامي انخراطها في العمل السياسي الداخلي لدول الوحدة واستمرار ارتباطها بتطور الأوضاع سلبا وإيجابا في المغرب, ولو أن نمو دور مغاربة أوروبا السياسي يفتقد للتنظيم ولإستراتيجية موجهة ومؤطرة لطاقاتها..
- تمييز المغرب بصفة شريك متقدم للوحدة الأوروبية والدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه هذه الشراكة المتقدمة في فرض تحولات لصالح شعوب المنطقة وبالخصوص الشعب المغربي وتأثيرها الإيجابي على مصالحنا كمواطنين ننتمي للضفتين, كما يمكن

أن تلعب هذه الشراكة دورا بارزا في فرض تغييرات هيكلية على النظام المغربي واستعادة مسلسل الإصلاحات الديموقراطية الذي عرف بعض التراجعات المقلقة..
ـ استمرار نزاع الصحراء دون حل يرضي الأطراف المتنازعة وتأثيره على تطور المنطقة ودوره في كبح التحولات الديموقراطية والاقتصادية المنتظرة..
ـ تزايد خطر الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة في المنطقة وتأثيرها على سياسات الدول بشكل أصبح يمثل عائقا أمام بناء فضاء متوسطي للشعوب لصالح هياكل ومؤسسات مهووسة بالأمن.
ـ العولمة المتوحشة ونظام السوق الحرة ساهم خلال العشر سنوات الأخيرة في نمواقتصادي يعمق من الفوارق الطبقية في دول الجنوب ويعرقل تحولها الديموقراطي والسياسي ورخاءها الاجتماعي..
ـ تزايد معدل الفقر في إفريقيا وتأثيره على نموالمنطقة ودوره في تزايد الهجرة من الجنوب إلى الشمال مرورا بدول المغرب العربي وبالمغرب بالخصوص الذي بدأ يتحول إلى بلد استقرارالمهاجرين الأفارقة..
ـ تأثيرات زوال نظام القطبين وتأثيره في تغيير الأولويات الاستراتيجية في المنطقة.
ـ نمو الحركات الإسلامية المتطرفة وتزايد اعتمادها كمبرر لتراجعات خطيرة في مجال الحريات وحقوق الإنسان سواء في المغرب أو في أوروبا الموحدة
ـ استمرار النزاع العربي الإسرائيلي دون حل نهائي يقوم على قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس ويؤسس لأمن المنطقة واستقرارها كأساس لتطورها اقتصاديا وسياسيا..
تراكمات أخرى ميزت إيجابيا المنطقة وتتعلق بتطور العلاقات بين المغرب والوحدة الأوروبية وتأثيرها على قيام المؤسسات المتخصصة وأخرى تمثيلية وإصلاحات أخرى تشكل عائقا أمام تطور دول الجنوب ويعتبر المغرب من دول الجنوب التي واكبت بشكل إيجابي هذا التطور على علاته. في مقدمة هذه المؤسسات نذكر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ومجلس الجالية والمجلس الاجتماعي الاقتصادي والمجلس الوطني لحقوق الانسان والمجلس السمعي البصري ومؤسسة محاربة الرشوة ولائحة من المؤسسات التي على علات تدبير بعضها تبقى خطوة إيجابية, وعلى المجتمعات المدنية في المنطقة الضغط من أجل تطويرها والرفع من أدائها ولاشك أن دور المجتمع المدني لمغاربة أوروبا يشكل حجر الزاوية والحلقة التي كانت مفقودة إلى أمس قريب..
يبدو واضحا أن المنطقة تعرف تحولات عميقة وتحديات كبرى تتحمل الدول نصيبا مهما في التجاوب معها بشكل يخدم مصلحة شعوبها, لكن المجتمعات المدنية مدعوة هي الأخرى للقيام بدورها في مراقبة الحكومات والتأثير الإيجابي عليها ولا شك أن المجتمع المدني لمغاربة أوروبا مدعو أكثر من غيره للتأثير الفاعل والقوي في سياسة دول الوحدة الأوروبية وفي دولته الأصل/المغرب بما يملكه من مقومات الضغط والتأثير الاقتصادي والسياسي ومساحة مهمة من حرية التنظيم والتعبير والمواطنة في الضفتين.. مواطنة لازلنا نناضل من أجل تحقيقها كاملة في الضفتين وفرض الاعتراف بثنائية الانتماء إلى المنطقة مهما تعددت الحدود والحواجز.. **دورنا كمجتمع مدني لمغاربة أوروبا وأوروبيي المغرب أن لا نخلف الموعد بتأسيس شبكة منظمة وفاعلة**

قادرة على التأثير في الدول والربط بين المجتمعات المدنية المغربية والأوروبية,كما أن موقعنا المزدوج الانتماء يسمح لنا بالتأثير في المبادرات المدنية والرفع من قوة تأثيرها سواء في المغرب أو في دول الوحدة الأوروبية

3- العلاقات المغربية الإسبانية : أي دور لمغاربة إسبانيا؟

العلاقات المغربية الإسبانية تميزت تاريخيا بالتعقيد وبمخلفات تصفية الاستعمار, التحرير المتأخر لسيدي إفني, واستمرار النزاع حول سبتة ومليلية. كما أن استمرار نزاع الصحراء دون حل نهائي طبع العلاقات بين البلدين رغم استقرارها وارتباطها بالعلاقات مع الوحدة الأوروبية, إلى جانب بروز مشاكل جديدة تتعلق بالهجرة السرية وباتفاقيات الصيد البحري وأخرى أمنية. وكان لأزمة جزيرة ليلى أو البرخيل في يوليوز 2001 دور في إعادة التوتر إلى السطح, وإبراز عمق الخلافات بين الدولتين, وغياب آليات وميكانزمات لحل النزاعات بين البلدين وضعف اتفاقية الصداقة والتعاون الموقعة بين المغرب وإسبانيا سنة 1991 .أزمة جزيرة ليلى على صغر حجمها أبرزت هشاشة العلاقات المغربية الإسبانية وأرجعت إلى السطح أسباب الخلافات التي رافقت هذه العلاقات منذ استقلال المغرب سنة 1956, كما كانت السبب في سحب المغرب لسفيره من مدريد للمرة الثانية بعد استقلاله.

من مفارقات العلاقات المغربية الإسبانية عدد الاتفاقيات الموقعة بين البلدين منذ استقلال المغرب. تكشف الدراسة التي أنجزها الباحث خوان دومينغو طوريخون والمنشورة في المجلة الالكترونية للدراسات الدولية(1) أن الدولة الإسبانية وقعت مع نظيرتها المغربية 105 اتفاقية ثنائية مقابل 148 مع فرنسا و76 مع الولايات المتحدة الأمريكية و66 مع ألمانيا و65 مع البرتغال, كما وقعت إسبانيا مع مجمل دول المغرب العربي 55 اتفاقية (17 مع الجزائر, 23 مع تونس, 11مع موريطانيا, و4 مع ليبيا)

عدد الاتفاقيات الموقعة بين البلدين ونمو العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري و الاستثمارات الاسبانية المتنامية في المغرب يجعل من العلاقات بين البلدين أولوية في سياستهما الخارجية تتقاطع مع درجة التوتر والمد والجزر التي ميزتها بشكل متفاوت خلال ثلاثة مراحل:

مرحلة مابعد الاستقلال من 1956 إلى 1975

وتميزت بالجمود وتفادي التوتر والاصطدام الناتجة عن تصفية الاستعمار(سبتة ومليلية و سيدي إفني والصحراء)

مرحلة مابعد الديكتاتور فرانكو من 1975 إلى 1994

تميزت بالاستقرار مع بعض التوترات الناتجة عن المفاوضات حول اتفاقيات الصيد البحري والهجرة السرية

المرحلة الحالية من 1994 إلى 2010

تميزت بالاستقرار في ظل تصاعد وتيرة التوتر الناتجة عن المفاوضات مع الوحدة الأورولية حول اتفاقية الصيد البحري والموقف الاسباني من نزاع الصحراء, وتنامي الهجرة السرية والارهاب, وعرفت هذه المرحلة مواجهة عسكرية بين البلدين حول

جزيرة ليلى, وفتور في العلاقات وسحب السفراء بشكل غير مسبوق في العلاقات الإسبانية.
في ظل هذا المد والجزر الذي ميز العلاقات المغربية الإسبانية عرفت الهجرة المغربية إلى إسبانيا نموا متزايدا واستقرارا متناميا منذ تسعينيات القرن الماضي, حيث انتقل عدد المهاجرين المغاربة الذي لم يكن يتجاوز في نهاية الثمانينات 20.000 نسمة ارتفع إلى ما يزيد عن 700.000 مغربي سنة 2010 , بالإضافة إلى المجنسين الذين يتجاوز عددهم حسب إحصائيات وزارة العدل الإسبانية برسم 2009 281.347 مغربي مجنس وبالتالي يصل عدد المغاربة بين مقيمين ومجنسين مليون مغربي ومغربية.
أي دور ممكن لمغاربة إسبانيا في دعم العلاقات المغربية الإسبانية وفي تحسينها وفي التعريف بالمصالح المشتركة وبالخصوص في موضوع نزاع الصحراء الذي يعتبر الحجر الزاوية في هذه العلاقات والسبب المباشر في توترها وتشنجها.

4ـ فصل في أهم ما يميز العلاقات المغربيةـالإسبانية ومستقبلها:

ـ المغرب أولوية في السياسة الخارجية الإسبانية, وهذا ماتؤكده المصالح المشتركة الاقتصادية والسياسية والثقافية...وعدد الاتفاقيات الموقعة بين البلدين وتنوع مواضيع الاتفاقيات.
ـ تحظى العلاقات المغربية الإسبانية بأولوية وبإهتمام خاص لذى البلدين, لكنها تتميز كذلك بالتعقيد وبالتقلبات المستمرة, وبالمد والجزر.
ـ الاهتمامات بين البلدين لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي والسياسيو بل تشمل كل المجالات بما فيها الثقافي والبيئي وغيره(انظر الاتفاقيات المبرمة)
ـ من مميزات العلاقات المغربية الإسبانية: التعقيد والانتقال المستمر بين مراحل تتميز بالاستقرار والمتانة إلى مراحل تتميز بالهشاشة والتوتر..
ـ بروز عنصر جديد في العلاقات المغربية الإسبانية لم يحظى إلى اليوم بالتحليل الكافي وبالتوظيف الإيجابي من طرف البلدين, ويتعلق الأمر بدور الهجرة المغربية في تحسين العلاقات والتأثير في صناعة القرار في البلدين فيما يتعلق بمستقبل العلاقات.

ملحقات

كرونولوجيا بأهم الاتفاقيات والمعاهدات بين المغرب ةإسبانيا

- الاعلان المشترك الإسباني المغربي بإلغاء اتفاقية الحماية, 7أبريل 1956, والمنشور في الجريدة الرسمية الإسبانية في 4 مارس 1957
- الاتفاقية الدبلومابية بين المغرب وإسبانيا, 11 أبريل 1957
- الاتفاقية االقضائية بين إسبانيا والمغرب, 11 فبراير 1957
- اتفاقية التعاون الثقافي بين المغرب واسبانيا, 7يوليوز 1957
- اتفاقية التعاون التجاري بين اسبانيا والمغرب, 7يوليوز 1957, منشورة في الجريدة الرسمية في 7شتنبر 1957
- اتفاقية التعاون البريدي والتلغراف, فبراير 1958
- اتفاقية التعاون التجاري, 1يوليوز 1962
- 7يوليوز 1962, توقيع بروتوكول اتفاية التعاون التجاري الموقعة في 1يوليوز 1962
- اتفاقية التعاون السياحي, 12 مارس 1964
- اتفاقية التعاون الإذاعي والتلفزي, 12 مارس 1964
- أول اتفاقية للصيد البحري بين المغرب وإسبانيا, 4 يناير 1969
- أول اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين المغرب واسبانيا, 13 ماي 1971
- اتفاقية سحب العملة الإسبانية(البسيطة) من الصحراء, 22 ماي 1976
- اتفاقية التعاون في مجال الصيد البحري, 12 يوليوز 1977
- أول اتفاقية مشتركة في مجال الضمان الاجتماعي, 8 ديسمبر 1979
- اتفاقية التعاون الثقافي بين المغرب الإسباني, 14 اكتوبر 1980
- اتفاقية التعاون في مجال الصيد البحري, 1 غشت 1983
- اتفاقية التعاون في مجال محاربة المخدرات, 21 يناير 1987
- اتفاقية إطار للتعاون الاقتصادي والمالي, 28 يونيو 1988
- اتفاقية التعاون في مجال الدفاع, 27 شتنبر 1989
- اتفاقية الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين المغرب واسبانيا, 4 يوليوز 1991, منشورة في الجريدة الرسمية الاسبانية بتاريخ 26 فبراير 1993
- اتفاقيىة مشتركة في مجال تنقل الأشخاص والمرور وقبول استلام الأجانب العابرين بشكل غير قانوني بين البلدين, 12 فبراير 1992
- الاتفاقية المشتركة في مجال مساعدة المعتقلين ونقل المحكومين بين المغرب واسبانيا, 30 ماي 1997
- اتفاقية تسليم المعتقلين, 30 ماي 1997, منشورة في الجريدة الرسمية بتاريخ 25 يونيو 1997
- اتفاقية التعاون بين وزارات العدل المغربية والاسبانية, 22يونيو 1998
- الاتفاقية الادارية حول العمال الموسميين المغاربة بإسبانيا, 30شتنبر 1999
- اتفاقية التعاون في مجال اليد العاملة, 25 يوليوز 2001
- اتفاقية تفاهم بين المملكتين حول رحيل القاصرين, 23 يناير 2003

كرونولوجيا اللقاءات والمعاهدات والاتفاقيات المغربية الأوربية

ينطلق تاريخ العلاقات المغربية الأوروبية من أوخر ستينيات القرن الماضي, وفيما يلي كرونوبوجيا مختصرة لأهم اللقاءات والاتفاقيات المنجزة بين البلدين:

- 1969, توقيع أول اتفاق من أجل الشراكة بين المغرب والسوق الأوروبية المشتركة آنذاك/مدة الاتفاقية 15سنة.
- 27 أبريل 1976, توقيع اتفاقية شراكة بين المغرب والسوق الأوروبية المشتركة.
- رسالة الملك الحسن الثاني يعرض فيها ترشيح المغرب للإنضمام للسوق الأوروبية المشتركة.{رفضت شهورا بعد تقديمها}
- 26 فبراير 1996, توقيع الاتفاق الأورومتوسطي للشراكة بين الوحدة الأوروبية والمغرب.
- 1مارس 2000 الدخول حيز التطبيق لاتفاق الشراكة بين الوحدة الأوروبية والمغرب
- أبريل 2003 والوخدة الأوروبية يؤسسان خلية تفكير حول الشراكة المتقدمة و التفضيلية بينهما.
- ديسمبر 2003, توقيع أول اتفاق لتحرير التجارة الفلاحية بين المغرب والوحدة الأوروبية.
- يوليوز 2005 المصادقة على برنامج الشراكة الحدودية بين المغرب والوحدة الأوروبية.
- 24 مارس 2006, تنظيم الندوة الخامسة الأورومتوسطية لوزراء التجارة بمراكش, والتي أعطت انطلاقة الحوار حول تحرير الخدمات والاستثمارات بين الوحدة الأوروبية ودول الشراكة المتوسطية.
- ماي 2006, المصادقة على اتفاقية الصيد بين الوحدة الأوروبية والمغرب والتي دخلت حيز التطبيق في فبراير 2007
- 12 ديسمبر 2006, اتفاق ما يعرف بالسماء المفتوحة.
- 23 يوليوز 2007, انعقاد الاجتماع السادس لمجلس الشراكة, وتأسيس اللجنة الخاصة بتعزيز العلاقات بين المغرب والوحدة الأوروبية.
- 13 أكتوبر 2008, الاجتماع السابع لمجلس الشراكة والموافقة على وثيقة الشراكة المتقدمة أو التفضيلية بين المغرب والوحدة الأوروبية.
- 7 ديسمبر 2008, انعقاد المجلس الثامن للشراكة.
- 12 ديسمبر 2009, تقديم خلاصات الحوار بين الوحدة الأوروبية والمغرب حول تحرير سوق البضائع الفلاحية.
- 7مارس 2010, انعقاد أول قمة بين المغرب والوحدة الأوروبية في غرناطة أثناء الرئاسة الإسبانية للوحدة الأوروبية.

الهوامش

-(1) "Las relaciones entre España y Marruecos según su tratados Internacionales", Juan Domingo Torrejón Rodríguez, investigador Dcho. Internacional y Relaciones internacionales. Unv de Cádiz
Revista electrónica de Estudios Internacionales (2006)
- Las Relaciones Hispano-Marroquíes durante los años noventa- Miguel Larramendi
Atlas de la Inmigración en España/2006
- Del Pino "España y marruecos: Una incomoda Vecindad"
Revista Política Exterior/ Julio-Agosto 2002. pp115 a 130
- Las relaciones Hispano-Marroquíes ¿Vuelta a empezar? Carlos Ruiz Miguel/ Universidad Santiago de Compostela. Instituto del Cano/ 2003
- Galindo Aguilar, Emilio – Guía Hispano-Árabe. Madrid 2000
- Morales Lezcano, Víctor; El peso del pasado en el dialogo Hispano-Magrebí. 2002
- Morales Lezcano, Víctor. "Africanismo y Orientalismo Español"
Awraq, Estudios sobre el mundo árabe (1990)
-Declaración conjunta Hispano-Marroquí de 7 de abril de 1956; BOE de 4 de marzo de 1957. En ella España declara nulo el tratado firmado con Francia en 1912 por el que se establecían las zonas de protección en Marruecos.
- www.maec.es
- www.maec.gov.ma
- Martínez Carreras José Urbano, "Relaciones entre España y Marruecos en el siglo XX, Madrid, Asociación de Africanistas, 2000.
- Morales Lezcano Víctor, "El final del protectorado Hispano-Francés en Marruecos: El desafío del nacionalismo magrebí(1945-1962). Madrid, Instituto Egipcio de Estudios Islamicos,1988.
- (2) Acuerdo de coproducción y de intercambio cinematográfico entre el Reino de España y el Reino de Marruecos (17 de abril de 1998) BOE de 10 de noviembre de 2001.